الاتحاد المغربي للشغل | الكونفدرالية الديمقراطية للشغل | الفدرالية الديمقراطية للشغل

بـــلاغ

المركزيات النقابية الثلاث تقرر:

خوض إضراب وطني إنذاري عام

في الوظيفة العمومية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و التجاري و الصناعي و الفلاحي وشركات القطاع الخاص بكل القطاعات المهنية لمدة 24 ساعة

يوم29 اكتوبر 2014

وتحمل الحكومة وحدها تدهور السلم الاجتماعي ببلادنا

إن المركزيات النقابية الثلاث، الإتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات بالدار البيضاء على مستوى قياداتها،

وبعد تدارسها لمختلف القضايا التي تهم الملف الاجتماعي على ضوء القرارات التاريخية التي خلصت إليها أجهزتها التقريرية وأهمها خوض الإضراب الوطني العام و بعد وقوفها على التجاهل الحكومي لكل نداءاتها و مطالبها فإنها:

- **تســـجـل** استمرار قيام أسباب الاحتقان الاجتماعي التي فرضت اتخاذ هذه القرارات النضالية، والمتمثلة أساسا في:

❖ ضرب القدرة الشرائية لعموم المأجورين والفئات الشعبية بالزيادات المتتالية في الأسعار،
❖ استمرار مسلسل انتهاك وخرق الحريات النقابية وطرد المسؤولين النقابيين ومحاكمتهم وتسريح العمال وتشريد عائلاتهم،
❖ تجميد الحكومة للحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية، في خرق سافر لالتزامها باستئناف الحوار بعد فاتح ماي2014 حول مطالب الطبقة العاملة المستعجلة و على رأسها :

✓ زيادة عامة في الأجور والزيادة في معاشات المتقاعدين، وتطبيق السلم المتحرك؛
✓ تخفيض الضغط الضريبي عن الأجور؛ وتأمين الخدمات العمومية من قبل الدولة؛
✓ حماية الحريات النقابية وحماية القوانين الاجتماعية و في مقدمتها حق الانتماء النقابي وحق الإضراب، وتطبيق مدونة الشغل؛
✓ إصلاح شامل لمنظومة التقاعد ، والتراجع عن الإصلاح المقياسي الذي يكتفي بتقديم ثالوث الموت للموظفين؛
✓ تعميم الحماية الاجتماعية، والسهر على إجبارية التصريح بالمأجورين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
✓ تلبية المطالب القطاعية والفئوية، و إرساء أسس التفاوض الجماعي على مستوى كل القطاعات،
✓ وضع حد للعمل المؤقت و العمل الهش والعمل بالمناولة و ضمان الاستقرار في العمل.

- **تـــنـــدد** بإصرار الحكومة على تعطيل آلية الحوار الاجتماعي وتحملها مسؤولية الاحتقان الاجتماعي و **تستنكر** أساليبها في التهرب من معالجة ملفات مجتمعية، واتخاذها لقرارات أحادية دون استشارة الحركة النقابية.
- **تـــقـــرر** خوض إضراب وطني إنذاري عام في الوظيفة العمومية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و التجاري والصناعي والفلاحي وشركات القطاع الخاص بكل القطاعات المهنية لمدة 24 ساعة يوم 29 أكتوبر 2014.
- **تحمل** الحكومة وحدها تدهور السلم الاجتماعي ببلادنا.
- **تـــؤكـــد** استمرار العمل النقابي المشترك على أسس ومبادئ تصريح المركزيات النقابية الثلاث باعتباره اختيارا استراتيجيا يهدف إلى استعادة الطبقة العاملة لدورها الطليعي في بناء مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية و الديمقراطية.
- **تهـــيـــب** بكافة المناضلات والمناضلين في مختلف القطاعات المهنية و الإنتاجية والاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات والنقابات الوطنية ، رفع وتيرة التعبئة والتأهب لتنفيذ هذا القرار النضالي والتاريخي من أجل التصدي للقرارات اللاشعبية للحكومة والدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

عـــاشت الـــوحدة الـــنقـابية

عـــاشت الطبقـــة العـــاملـــة

الدارالبيضاء، 14 اكتوبر 2014